مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies)
جامعة وهران02/ المجلد 11 ع 02 ، 31/ 03/ 2022
ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

مقاربة منهجية في إشكالية التغيير الاجتماعي

A methodological approach to the problem of social change

د. بوعناني براهيم* BOUANANI Brahim brahim_socio@yahoo.fr	علم الاجتماع	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة سيدي بلعباس- الجزائر/ مخبر الدراسات والبحوث الاجتماعية في الجزائر– جامعة سيدي بلعباس
د. لبعير بلعباس LABAIR Belabbes labair44_abbes@yahoo.fr	علم الاجتماع	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة سيدي بلعباس- الجزائر/ مخبر الدراسات والبحوث الاجتماعية في الجزائر/جامعة سيدي بلعباس

DOI : 10.46315/ 1714-011-002-037

الإرسال: 13/ 02/ 2021 القبول: 15/ 04/ 2021 النشر: 31/ 03/ 2022

ملخص:

يشهد السياق المجتمعي الجزائري الحالي، حضوراً قوياً لموضوع التغيير والتغير، على مستوى العديد من فضاءات النقاش والحوار الأكاديمي الفكري، والتوظيف والتداول المتكرر لهذين المفهومين ضمن مختلف أنماط الخطاب السياسي والإعلامي وحتى الشعبي، هذه الوضعية أسست لنوع من التداخل وربما حتى التصادم الابستيمولوجي على مستوى المعنى والدلالة المعرفية للكثير من المفاهيم التي قد تشترك أو تتقارب مع مفهوم التغيير، مثل التجديد، الإصلاح، التطور.

لهذا، جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة ليس لإنتاج تحديد معرفي بخصوص مفهوم التغيير، وإنما الهدف هو اقتراح مقاربة منهجية يمكن من خلالها الكشف والتعرف على الشروط الامبريقية القاعدية التي تؤسس للمستوى الدلالي والمعرفي للتغيير.

الكلمات المفتاحية: الاعتراف؛ القوى الاجتماعية؛ الديناميكية الاجتماعية؛ التناقضات؛ ايديولوجية التغيير.

Abstract:

Radical change is becoming one of the most important subjects in intellectual and academic spaces in Algeria. Intensive use of both "the change" and "the way of changing", in this context, leads both to interference and conflict between many of concepts that have nearly the same meaning such as, reformation, renewal and development. The aim of this paper is not to give a complete theoretical conception but to present a methodological approach that could help us in discovering the real conditions of change.

Keywords : Recognition ; social forces ; social Dynamics ; contradictions ; ideology of change

* الباحث المُرسل: brahim_socio@yahoo.fr

مقدمة:

يقول هيرقليطس "التغير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم" (ملحس استيتية، د، 2010، ص19). انطلاقا من هذه المقولة وما تحمله من دلالات فلسفية وسوسيولوجية لها أبعاد مجتمعية، فضلنا منذ البداية أن نضع لعملنا البحثي هذا، إطاراً مرجعيًا ومنهجياً يحوي ويوجه أسلوب تفكيرنا ونرسم من خلاله اتجاهنا التحليلي وتوجهنا المعرفي والبنائي. قاعدة هذا الإطار حددناها في موضوع التغيير والتغير، اللذان لا يمكن فهمهما إلا من خلال ربطهما ووضعهما في علاقة تفاعلية مع الموقع الإجرائي للمجتمع، أين يمكن أن نلاحظ ونلمس جميع تجلياته ومختلف تمظهراته عبر الممارسات الفعلية للأفراد والجماعات، وكذا من خلال المواقف والتوجهات التي يتبنونها _هؤلاء، كخيارات واعية وفاعلة في سياق تفاعلهم مع الميدان ومعطياته، ومع الواقع وتحدياته خلال مسار حياتهم. نحاول ان نتبع ضمن هذه الدراسة نفس المنهجية التي اعتمدها مونتيسكيو عندما أقر أنه ينبغي الانطلاق ليس من الماهيات بل من الوقائع واستخلاص القوانين من هذه الوقائع (ناذر.ذ، 2006، ص 14) وبالتالي لا يمكن ان يصبح منطلق التغيير في بعده السوسيولوجي مسألة تتجاوز الفرد الاجتماعي حتى يتحول الى نوع من القرار السياسي الذي يمكن اقراره وقت ما نشاء وكيفما نشاء، التغيير مسار، حيص تلعب النمذجة دورا أساسيا في هذا المسار. (Vaillancourt, R. 2006, P29)

هذه القاعدة تجعل مسألة تحقيق التغيير والبحث عن التغير بعيدة كل البعد عن ما هو طموح أو رغبة أو حلم، كما أنها تتجاوز كل ما هو تخطيط ايديولوجي أو إجراءات إدارية تتحدد مكوناتها وخطواتها ومستوياتها وأهدافها ضمن محتوى ما هو ملف إداري يتم التحضير له داخل دائرة مغلقة من القرارات الإدارية أو السياسية، إنها ليست مجموع رهانات يطالب بها الأفراد وتستلمها السلطة لكي تجعل منها خطابا إيديولوجيا أو شعارا رمزيا، هذا التصور القاعدي يجعلنا نعتمد مقاربة بحثية تقوم على توجه تحليلي تفكيكي يندرج ضمن ما تم تسميته بعلم اجتماع الديناميكية كتيار فكري جاء ليبحث في مسألة مستقبل المجتمعات عبر قانون الحركية المستمرة، فهو يجعل من موضوع التغير مركز اهتمامه وجوهر انشغاله. (Ansart, P.1990, p47)

إذا نظرنا للتغيير من حيث سيرورته وأسلوبه ونتائجه فإن هذه المستويات يصبح لها معنى فقط، لما نضعها في علاقة لما هو فعل للتأثير يترك أثار فعلية على الأفراد من حيث طرق تفكيرهم وأنماط سلوكاتهم وأشكال تفاعل علاقاتهم، في هذه الحالة، يمكن القول أن فعل التغيير قد تحقق وأن نتيجة التغير قد تم الحصول عليها، ليس كغاية فقط وإنما كانعكاسات تترك آثارها وبصماتها على الأفراد وواقعهم.

سنحاول أن نسير عبر بحثنا هذا ضمن هذا التوجه المنهجي والتحليلي من أجل الكشف عن الشروط الموضوعية والمؤشرات السوسيولوجية التي إذا توفرت داخل سياق مجتمعي ما، فإنها تؤسس للحدوث الفعلي لمسألة التغيير والتجسيد العملي لنتيجة التغير وأن حضورها هذا يسمح لنا أن نقر ونعلن أن حالة الانتقال من الوضعية -أ- الى الوضعية -ب- أصبحت ممكنة، بل أن شكل النقلة النوعية والقطيعة الكيفية مع كل ما هو سابق بنيويا وثقافيا تحوّل إلى حقيقة تمارس في الميدان. من هنا، نحن ملزمون أن نختار عملية تفكيك وحفر في البنية التركيبية للمجتمع، ولواقع الشروط التي تؤسسه وتنظمه، هذا الاختيار يمكننا في الأخير أن نستخلص ثلاث محددات أساسية إذا توفرت داخل المجتمع يمكن لفعل التغيير أن يؤدي وظيفته، وبالتالي يمكن الإعلان أن الزمن السوسيولوجي قد حان لحدوث ما أسميناه بالنقلة النوعية والقطيعة الكيفية مع كل ما هو سابق أو قديم ليترك المجال لبروز وولادة نموذج جديد قادر على فرض نفسه، ويمكن له أن يفرض نفسه بديلا مغايرا للنموذج السابق شكلا ومضمونا بصفة مستمرة وكلية، ضمن هذا السياق، يمكن الإعلان، أن اللحظة التاريخية لتوقف استمرارية اشتغال النموذج القديم قد تم الوصول إليها.

1. الأجرأة المعرفية لمفهوم الاعتراف:

اخترنا وضع تعريف إجرائي لمفهوم الاعتراف باعتبار أنه سيتكرر توظيفه خلال جميع مراحل هذه الورقة البحثية، فهو بمثابة المفتاح الرئيسي الذي يعطينا الفرصة للولوج إلى العديد من مستويات البحث ويقودنا إلى التعرف والتعريف بالمكوّنات والعناصر المعرفية للفكرة المتناولة ومن الكشف عن الحيثيات السوسيولوجية التي دفعت بها أن تكون موجودة وأن تقوم بأداء وظيفتها الابستيمولوجية أولاً، والتحليلية ثانيًا.

الاعتراف بالنسبة إلينا ليس فقط، مفهوماً نظرياً نستمد جذوره المعرفية من فلسفة هيغل ومدرسة فرانكفورت، وإنما هو أيضا مبدأ أنساني ومجتمعي تختص به فقط الذوات البشرية التي تعي إنسانيتها وتدرك غايتها التاريخية والحضارية، مبدأ يعطي للأفراد صفتهم الاجتماعية ويحررهم من قيود العبودية التي قد يقعون فيها ويبعدهم عن أنماط الممارسات التسلطية التي قد يتعرضون لها، ويخرجهم من دوائر علاقات الهيمنة التي قد ينتمون إليها.

مبدأ الاعتراف يعطي للأفراد صفتهم الاجتماعية بعدما يؤسسون لأنفسهم إطارا للتفاعل المتبادل وسياقا للتعايش المشترك، يحقق لهم قدرة البقاء وإمكانية الاستمرارية مهما كانت طبيعة الرهانات والتحديات التي تواجههم، غايتهم البقاء للجميع، لهذا، زوال مبدأ الاعتراف هو زوال لإنسانية الإنسان، واختفائه، هو موت للمجتمع كحقل بنائي جماعي يمكن للجميع الاندماج فيه، تغييب الاعتراف من المجتمع هو بمثابة تهديد للعودة إلى حالة حرب الكل ضد الكل التي تحدث عنها هوبز أو

بمثابة وضعية اغتراب للفرد في علاقته بالواقع الذي ينتمي إليه، كما أشار إلى ذلك ماركس، أو بمثابة أسلوب لتشييء الفاعل الاجتماعي كما يشير إلى ذلك الفيلسوف أكسل هونت.

2. لا تغيير ولا تغيير بدون الاعتراف بالتناقضات:

نعتبر معطى الاعتراف بالتناقضات المؤشر الأول والأساسي لإمكانية حدوث فعل التغيير والتغير، وللتأكيد على ذلك، لدينا ثلاثة معطيات معرفية أولية، نعتبرها بمثابة مسلمات نتمكن من خلالها لأن نؤسس لتناول سوسيولوجي نفهم بموجبه علاقة الارتباط ما بين مسألة التغيير ومعطى التناقض داخل المجتمع.

1- معلوم لدينا، أن فعل التغيير يعبر واقعيًا وسوسيولوجيًا عن حالة منافية ومعاكسة لكل ما هو خاصية للستاتيكا أو الاستمرارية الخطية، عكس ذلك، إنه يمثل سيرورة لمجموعة من العمليات ذات الطابع الديناميكي التي تحدث ضمن سياق مكاني وزماني محددين والتي تتمظهر في شكل علاقات تفاعل متبادلة ما بين العديد من العناصر والمعطيات المادية والرمزية. حتى في سياق البحوث المتعلقة بالتنظيمات أو المنظمات، والمجتمع أحد هذه التنظيمات الكبرى والمعقدة، تأكد هذه الأخيرة عبر أحد منظريها Raymon Vaillancourt أن فعالية المنظمة وقوتها تشترط إلزامية تعلم تحديد أهداف غير ثابتة داخل محيط متحرك وبواسطة فاعلين هم أنفسهم متحركين. (Vaillancourt, R.2006, p09.)

هذه الصورة من الديناميكية تأخذ أثناء حدوثها أسلوبين في التحقق والتجسيد، إما بطريقة عمودية، فيها نوع من العنف والقوة تكون نتائجها محكوم عليها مسبقا إما بالمحدودية أو الفشل؛ والطريقة الثانية، تكون أفقية تبنى على مبدأ السلمية والإقناع.

2- كل عملية تغيير ليست أوتوماتيكية آلية وإنما هي نتيجة تفرضها ضرورة مجتمعية أو حتمية تاريخية قد يكون مصدرها تهديدات لتحديات كبرى تواجه المجتمع أو تراكمات لمطالب ينادي بها ويدعو إليها أفراد نفس المجتمع، أو نتيجة انسداد وتوقف على مستوى الاشتغال بالنسبة لنسق تنظيمي ما.

3- علاقة التفاعل التي تحدث من خلال خاصية الديناميكية تضل مبنية في تشكلها على أسلوب التصادم والاختلاف ما بين نموذجين من المشاريع، الأول، سابق زمانيا وقائم بنية واشتغالا؛ والثاني يعتبر القادم والجديد الذي ينتظر أن يكون له وجود وأن يصبح بديلا للأول حضورا واشتغالا، التصادم يتأكد أيضا، في مستوى ماهية الأهداف وخصوصية الأساليب الموظفة ونمطية الأدوات المقترحة بالنسبة لكلا المشروعين، هذا ما دفع ميشال كروزييه إلى القول أن التغير ينبغي النضر إليه على أنه مشكلة سوسيولوجية مادام أن الأفراد هم الذين يتغيرون، ليس انفراديا ولكن في علاقتهم بعضهم ببعض، وفي نظامهم الاجتماعي. (Crozier, Friedberg, 1977, p378)

بناءً على كل هذه المسلمات الثلاث، نستطيع القول، إن عملية التغيير كفعل للانتقال إلى وضعية جديدة ومغايرة لا يمكن أن تتحقق إلا في حالة وجود مجتمع مبني على التناقضات وقائم في اشتغاله على الاختلافات النوعية، لأن القديم لا ينتج الجديد أو بتعبير ألان توران " Le même ne peut pas devenir l'autre". (Tourain, A.1978, p59)

حالة الديناميكية والحركية في مستوى اشتغال المجتمع والتي تعبر عنها عمليا السيرورة المستمرة لفعل ممارسة التغيير، لا يمكن أن تتحقق داخل أي مجتمع إذا غاب عنه مبدأ الاعتراف بجميع التناقضات والاختلافات، مهما كان شكلها أو نمطها سواء سياسية، دينية أو عرقية ... وبمختلف التقسيمات العمودية والانقسامات الأفقية وبمختلف التراتبات الاجتماعية الهرمية سواء في مستواها الطبقي أو النخبوي.

مجتمع بدون تناقضات، هو بمثابة مجتمع بدون تعدد وتنوع، بدون تنافس وصراع، وبالتالي بدون حركية وديناميكية تقود مشروع التغيير وبالتالي تؤدي إلى غاية التغير، يقول ألان توران: أن "المجتمع يتم إنتاجه ويتأقلم ويشتغل"، لهذا إذا اعتبرنا أن المجتمع وحدة اجتماعية واحدة مغلقة في تركيبتها وخيارتها، وفي بعدها العلائقي التفاعلي، وفي توجهها الاشتغالي الوظيفي، فهذا يقود إلى الستاتيكا، ويبعد كل أشكال الأطروحات المعارضة، ويلغي كل التوجهات المبنية على الرأي والرأي الأخر، على الفكرة ونقيضها، بل يرفض جميع المقترحات والتصورات التي يمكن أن تكون نماذج لبدائل قادرة على خلق الديناميكية وإنتاج الجديد، على خلاف هذا فإن وظيفة النظام في بعده السوسيولوجي كما يرى كروزييه ليس في سعيه للمرور والوصول إلى الانسجام بل أن الحقيقة هي ذلك الصراع والتناقض غير المنفصل وغير المستقل عن اشتغاله ولا يمكن بأي شكل من الأشكال توقيفه أو حتى إلغائه وإنما يتم تجاوزه نحو صراعات وتناقضات أخرى.(Crozier, M.1970, P22)

حضور التناقضات والخلافات داخل المجتمع والاعتراف بها، هو تأكيد سوسيولوجي على إنسانية الأفراد وبشريتهم وعلى أنهم ذوات اجتماعية قبل كل شيء، إنه رفض قاطع على أنهم ليسوا بملائكة.

في هذا الصدد، يشير الباحث عدي لهواري إلى أن الايديولوجية الشعبوية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال والتي فعلت من طرف حزب جبهة التحرير الوطني ظلت تنظر للمجتمع على أنه كتلة بشرية واحدة وموحدة من الأفراد المتماسكين والذين يشكلون صورة العائلة الواحدة المشكلة من الأخوة والأخوات لا يفرقهم أي شيء ة لا يهددهم سوى وهم الخطر الخارجي الذي يزيد في تماسكهم ووحدتهم.

إن الايديولوجية الشعبوية تكون لها فعالية أكثر واستمرارية أطول خاصة في حالة الأزمات التي يمر بها المجتمع، أي لما يعرف هذا الأخير وضعية لعدم الاستقرار والتوازن الداخلي، وهنا ينبغي

الإشارة، أن المشكل السوسيولوجي الذي ينبغي التنبيه له، لا يرتبط، بكيف نتجنب الأزمة، أو كيف لنا أن نعوضها أو نسيرها بتنظيم تدرجي، وإنما العمل على فهم كيف ووفق أي شرورط يمكن للأزمة أن تصبح انطلاقة لميكانيزم تجديد وليس لميكانيزم تراجع .(Addi, L.1995, p 101).

إذا اعتبرنا أن فعل التغيير يعبر في بعده الهدفي عن حالة توقف، وانتهاء لمرحلة تاريخية تنتهي معها قواعد اشتغال وأساليب تنظيم وأنماط تفكير وأشكال تفاعل محددة، مقابل الإعلان عن بداية انطلاق مرحلة تاريخية جديدة تختلف بنية وثقافة عن الأولى، فإنه يمكن القول، في هذه الحالة، أن هذه النتيجة هي خلاصة حركة تفاعل وديناميكية تصادم ما بين مجموعة من التناقضات الموجودة داخل المجتمع خلال فترة زمنية معينة، لأن تفعيل تلك الحركية لا يمكن أن يكون بموجب الفاعل الواحد والفكر الوحيد والاختيار الأوحد، بل إن الإقبال والشروع في فعل توقيف استمرارية سيرورة تاريخية ما، خاصة بمشروع ما لا يمكن لها أن تتحقق إذا غاب عن المجتمع الفاعل أو الفواعل المغايرة والمختلفة، هذا يقودنا إلى الاعتقاد أن الأفضلية تظل موجودة فيما هو قائم " موالفة ولا تالفة"... وما دام أنه ليس هناك توفر للأخر المغاير والمختلف المناسب الذي من خلاله ندرك ونكشف الفرق غير المتشابه ونميز بين المهم وغير المهم، بين المفيد وغير المفيد، الأجدر وغير الأجدر.

هذه القراءة لعلاقة فعل التغيير بمسألة التناقض والاختلاف، نجد لها حضوراً في الكثير من المرجعيات الفلسفية والفكرية، نذكر مثلا أرسطو، يرى أن كل تغيير هو بمثابة تحيّين لقوة أو لعدة قوى (Zarader, J-P 2007, p17)، أما بالنسبة لماركس فإنه يجعل من التناقضات الداخلية بخصوص نمط الإنتاج الرأسمالي هي مركز التغيير الاجتماعي والمجتمعي الذي يظهر في صورة الصراع الطبقي ما بين مالكي وسائل الإنتاج والذين ليس لديهم سوى قوة عملهم.

بالنسبة لباريطو يعتبر التغيير مسألة تحدث عبر الاتساع والتوسع في التدرجات الاجتماعية ما بين النخب، دوركايم نفسه يرجه التغيير في المجتمع الأوروبي من مستواه التقليدي إلى الحداثي، إلى توسع دائرة التقسيم الاجتماعي للعمل وما يترتب عنه من تراكمات للعديد من التناقضات والاختلافات، أما بالنسبة لبيار بورديو، فإنه يكشف لنا من خلال طرحه الامبريقي أن كل حقل اجتماعي هو تعبير عن بنية لمجموعة من علاقات التفاعل قائمة على سيادة مبدأ الهيمنة.

إننا نعتبر التغيير حالة فعلية للتوقف التي يعيشها المجتمع في مستوى طبيعة وماهية منطق ونظام اشتغاله، تعبير عن وضعية للقطيعة في مستوى كيفيات وطرق الممارسات وأساليب التفكير، وأنماط العلاقات التفاعلية التي ينتجها الأفراد، إنه تعبير عن حالة انسداد وأزمة في مستوى المنابع التي تغذي وتفعل شرعية النظام العام القائم، لهذا، تصبح مسألة الإجابة عن سؤال متى يمكن الحديث عن تحقق فعلي وأكيد لفعل التغيير مرتبطة آليا بما يلي: لا تحقق للتغير والانتقال إلى منظومة معايير

وقواعد جديدة إذا اكتفينا بجانبها الكمي والصوري، وإنما بالتركيز والاعتماد في منطق التجديد على ما هو كيفي ونوعي بخصوص تلك المنظومة، إن التغيير لن نلمس آثاره عندما تنتج أشكال أخرى من الممارسات والعلاقات، وإنما لما تقوم هذه الأخيرة في بعدها الاشتغالي بكيفية مغايرة، هنا، حتما سوف تختلف الغاية، التغيير يبدأ عندما تجف المنابع التي تغذي ذلك المنطق أو تلك الممارسات القديمة لتتشكل منابع جديدة تغدي منظومة ونظام مختلف، إننا لا نتحدث عن التغيير من أجل التوازن ذلك الذي ظل يتحدث عنه بارسونس حيث يظل يحافظ النظام كوحدة كلية على استمراريته، وإنما نتحدث عن التغيير بمفهوم التحول في البنية التي تمس طبيعة النظام ككل، وهذا ما أشار إليه غي روشيه عندما تحدث عن نظرية إيديولوجية التغيير (Rocher, G.1968, p223.)

3. لا تغيير ولا تغير بدون الاعتراف بتعدد القوى الاجتماعية:

لقد أشرنا سابقا، أن إمكانية تحقق فعل القدرة على القيام بالتغيير، بمعنى الانتقال من وضعية قائمة إلى وضعية جديدة ومختلفة مرهون في مرحلته الأولى بشرط ضرورة الاعتراف المبدئي والعملي سواء من طرف المؤسسات أو الأفراد بوجود فضاء عام مفتوح على حرية الانتماء والانخراط فيه من طرف جميع أفراد المجتمع مهما تعددت وتنوعت اختلافاتهم وتناقضاتهم، باعتبار أن هذه الأخيرة، سوف تكون بمثابة المنابع التي تغذي تلك القدرة على تحقيق فعل التغيير وإمكانية الوصول إلى غاية التغير عبر أسلوب الصراع والتنافس في مستوى تلك التناقضات، والذي يطبع ديناميكية الفضاء العام وحركية تاريخ المجتمع، وعليه يمكننا أن نستنتج أنه لا ديناميكية بدون صراع ولا صراع بدون تناقضات.

يبقى أن الشرط الثاني، الذي يمهد لإمكانية تحقق مسألة التغيير في المجتمع من منظور أنه تعبير عن تجسيد لمشروع بديل لا يمكن أن يتحقق إلا عبر أسلوب الإكراه أو الفرض، أي أن عملية التغيير تتصف بنوع من القوة وممارسة للتأثير مادام أن الوضعية الأولى التي نسعى إلى تغييرها، حضورها في الواقع متجدر فكرا وممارسة، وفق سياق مكاني وزماني محددين، وأن الأفراد الذين يحملون مشروع تلك الوضعية متمسكين به كثيرا وعازمين على استمراريته، بل إن لديهم نوع من التخوف من كل ما هو جديد أو كل ما هو قادم وغير مألوف بالنسبة إليهم، وبالتالي، تبقى عملية تجاوز هذه الوضعية وانتزاعها من الواقع أمر ليس بالهين، لأنه يحتاج إلى نوع من القوة من أجل تحقيق مسألة القطيعة وفق استراتيجية تفاعل علاقات قوى متباينة ومختلفة وانطلاقا من منطق الصراع على مستوى المشاريع المتعددة والمختلفة، لهذا، ينبغي في نظرنا الانتقال إلى مستوى ثانٍ، من التحليل والبحث بحيث ننتقل من مرحلة التوزع العشوائي والانفرادي لتلك التناقضات الموجودة داخل المجتمع والتي لا تحكمها أي رابطة ولا تحميها أي قاعدة بنائية تنظيمية إلى مرحلة للهيكلة والانتظام واجتماع العناصر

المشتتة ضمن إطار أو قارب واحد ومشترك تلتقي فيه مجموعة محددة من الأفراد الذين لديهم علاقة بتلك التناقضات بحيث تتمظهر بعد ذلك مخرجات تلك العملية في بعدها البنائي والوظيفي والاشتغالي من خلال تجسدها الفعلي في صورة البنية المبنية التي نطلق عليها تسمية القوة الاجتماعية.

إنها عملية الانتقال من التناقض في صورته الأحادية والفردية بخاصية طبيعية إلى ما هو تناقض جمعي في صورته المجموعاتية الاصطناعية، الانتقال من إرادة الفعل الفردي والشخصي إلى إرادة الفعل الجمعي والجماعي، الانتقال من هوية الذات الواحدة إلى هوية الذات الجماعية، فقط على مستوى هذه الوضعية تصبح مجموعة التناقضات تؤدي وظيفة للفعالية الكلية وتظهر في صورة أكثر هيكلة وتنظيما، أي عندما تجتمع وتلتقي عبر إرادة الفاعلين ضمن دائرة لمجموعة واحدة ومشتركة مؤسسة على صورة البنية الاجتماعية التنظيمية التي لها طابع الاستقرار والاستمرارية، مع العلم انها تضل حاملة لمشروع ما تدافع وتناضل أمام باقي القوى الأخرى ذات المشاريع المختلفة من أجل طرحه كبديل للتغيير، وكأسلوب للقطيعة مع المشروع القديم، باعتبار أن ذلك البديل يحمل في مضامينه مجموعة من التطلعات والخيارات والاقتراحات التي تسعى القوة الاجتماعية إلى الرهان عليه من أجل فتح مرحلة تاريخية جديدة تقود المجتمع إلى مستقبل أفضل، هذا البديل يختلف في جوهره وأبعاده وفي منطق اشتغاله عن المشروع القائم سلفا.

إننا نستنتج، أنه لا تغيير ولا تغير إذا لم تتوفر بدائل لمشاريع مختلفة ومتعددة تتبناها وتناضل من أجلها قوى اجتماعية متعددة ومختلفة مبدأها الأساسي هو الصراع والتنافس داخل سياق لفضاء عمومي تحكمه ضوابط قانونية موضوعية.

يبقى أن المؤشر الأساسي الذي يصنع قوة هذه المشاريع ويعطيها نوع من التميز عن باقي المشاريع الأخرى سوف يكون في مستوى المادة الإيديولوجية أي الفلسفية التي يتبناها ويؤمن بها أفراد المجموعة الاجتماعية أولا، ويمكن من خلالها إقناع باقي الأطراف الاجتماعية الأخرى بقيمة وأهمية البديل المقترح كنقيض لما هو قائم وكهدف لعملية التغيير ثانيا.

إذا التغيير من المنظور السوسيولوجي، هو فعل للقوة والسلطة التي تملك قدرة ممارسة التأثير على الواقع من خلال طرح البديل، إنه فعل لتهديد مصالح وأهداف القوى المهيمنة، التغيير فعل للتوزيع وإعادة توزيع لمواقع السلطة ز منابع اتخاذ القرار داخل المجتمع.

ممارسة التغيير في بعده الإجرائي يحمل صورة من الإلزام والإكراه والإجبار، فالواقع يخبرنا أنه لا تحقق في غاية التغير دون أن يتبعها نوع من المقاومة أو حتى الرفض، لهذا التغير باعتبار أننا نخشى سواء بوعي أو بدون وعي نتائج ومخرجات كل ما هو تغيير، بل نتخوف حتى مما هو قادم مستقبلا، أو مما قد يحدث، مسألة الخوف هذه مرتبطة بما قد تنتجه عملية التغيير في المساس بمصالح وأهداف

القوة المهيمنة، ومن تقلص أو زوال لسلطتها، إننا نتمسك أكثر بما هو قديم، ولدينا ارتباط قوي وميل أكبر نحو كل ما هو تقليدي يصل في بعض الأحيان إلى اعتباره النموذج الأمثل والأفضل، وقد يتحول في نظر البعض إلى المرجع الأنسب والأحسن، بل والمقدس، لدينا دافعية قوية للتمسك به وعدم التخلي عن أي جزء منه، حتى ولو كانت تتعارض ولا تتناسب مع شروط وخصائص الواقع الجديد، لأن طبيعة محتوى وأسلوب التنشئة الاجتماعية التي تلقيناها أو تلك التي مُورست علينا بكل أشكالها ومصادرها عبر مراحل تاريخ حياتنا من جهة، وأيضا بسبب تصادمنا المستمر بحالات الفشل ووضعيات الإخفاق المتكررة للعديد من برامج التحديث ومشاريع التطور التي أسسنا لها خارج إرادة المجتمع، وبمنطق التملك الشخصي للقرار البعيد عن ضوابط ومعايير العقلنة والموضوعية.

4. لا تغيير ولا تغير بدون قوة الايديولوجيا:

الحديث عن إيديولوجية التغيير يقودنا مبدئيا إلى التساؤل عن ماهية المكونات البنائية والمرتكزات الوظيفية التي يتشكل منها هذا المفهوم، يقودنا إلى التساؤل عن المعنى والدلالة المعرفية له، مرجعيتنا في ذلك من أجل توفير إجابة، لا نقول شاملة، ولكن دقيقة ومختصرة، سوف تكون مستمدة من فكر الباحث غي روشييه، حيث يرى هذا الأخير، أن الأيديولوجية هي نظام من الأفكار والأحكام غير الضمنية التي تمكن من إنتاج نظرة بخصوص العالم ومن تشكل نوع من الاعتقاد الذي يتحول إلى حقيقة مطلقة في نظر أصحابه(.Rocher, G.1973,p 11).

هذا التصور يدفعنا إلى الاستنتاج، بأن الايديولوجية هي بمثابة منظومة ثقافية معطياتها البنائية تشتغل على مستوى البنية الذهنية للأفراد عبر إنتاجهم لمجموعة من المعاني والدلالات بخصوص مواضيع يتفاعلون معها يوميا، وفي هذا الصدد، يضيف غي روشييه قائلا: أن "إيديولوجية التغيير وجدت من أجل وصف وشرح وترجمة أو تبرير وضعية مجموعة اجتماعية والتي تطرح أو تقترح وفقها توجه دقيق للفعل التاريخي لهذه المجموعة" (Rocher, G.1973, p17.).

أننا نعتبر الايديولوجية كأداة عملية تمارس وظيفتها داخل المجتمع من خلال اعتمادها على تراكمات المرجعية الثقافية والانتماء الهوياتي للفر أو للمجموعة، إنها تحقق غاية تماسك المجموعة الاجتماعية ووحدتها واتحادها من أجل تحقيق غاية مشتركة أو النضال حول قضية ما، يعتقدون بحقيقتها المطلقة مقابل الحقائق الأخرى.

صحيح أن دينامكية الفضاء العام للمجتمع تنتج من خلال مجموع أشكال الممارسات المختلفة وأنماط العلاقات التفاعلية المتعددة وأساليب الخطط المتبادلة، لكن الشيء الذي يعطي لكل هذه العمليات معنى ودلالة ويؤسس لتواجدها الفعلي والفعال ولكيفيات تحققها مسبقا هي منظومة الأفكار التي يحملها الأفراد على مستوى مخيالهم الفردي أو الجماعي، حتى أنها تتحول إلى مرجع لخزان

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

من المنظومة الرمزية يقود الأفراد نحو توجهات معينة وخيارات محددة، بل إنه يطبع رمزية هويتهم وخصوصية ثقافتهم.

لقد أشرنا سابقا، أن خاصية الانفتاح والتعقد التي يتميز بها كل حقل عام داخل المجتمع سوف تجعل منه بنية تركيبية ليس لقوة اجتماعية واحدة تحمل وتوظف نسق إيديولوجي واحد تمارس من خلاله عملية احتواء لباقي الأفراد من حيث تطلعاتهم وآمالهم، عبر إقناعهم بقيمة وقوة هذا النسق، فيتحول بذلك إلى نوع من الدائرة المغلقة التي تجمع داخلها جميع الأفراد تحت غطاء إيديولوجي واحد.

الواقع العملي للمجتمع يؤكد، بل يلزمنا بالاعتراف أن هناك تعدد للقوى الاجتماعية مهما كان شكلها ومهما كان توجهها داخل أي تشكيلة اجتماعية، مما يستلزم في الجهة الموالية تنوع في الأنساق الثقافية الايديولوجية وفي المنظومة الفكرية المرجعية التي تتبناها وتعتمدها تلك القوة الاجتماعية، ليس فقط كآلية وظيفية وإنما كمرجعية فلسفية يؤمن بها أصحابها، ويختارونها كطريق لبلورة مشاريعهم، وكآلية للدفاع والتبرير عن مدى قناعتهم بها لتحديد خياراتهم وتوجيه تطلعاتهم وبناء منطلقاتهم ورسم حدود اشتغالهم. إنهم يعتبرونها كقاعدة معيارية لتنظيم طرق اشتغالهم وأساليب تفاعل علاقاتهم الداخلية والخارجية وكأدوات رمزية للاتصال والتواصل عبرها مع الآخرين قصد إقناعهم كخطوة أولى ومن اجل الحصول على شرعية خياراتهم كخطوة ثانية.

كل هذا يعطي للحقل التفاعلي داخل المجتمع نوع من الديناميكية والحركية، تمظهراتها الأولى تتجلى عبر مجالات الاختلاف والتناقض في المشاريع وعبر أنماط الصراع الايديولوجي والتنافس الفكري القائم طبعا على الحجة والإقناع، انطلاقا من قاعدة الحوار والنقاش الذي يؤطره مبدأ الرأي والرأي الأخر وتضبطه أدوات الشك والنقد البناء.

إن اشتغال هذه القوى الاجتماعية وفعالية وظائفها وأدوارها يشغله ويفعله المعطى الايديولوجي باعتباره نسق لمنظومة من الأفكار والأحكام التي يتقيد بها الأفراد ويلتزمون بموجبها في تحديد خياراتهم وبناء تمثلاتهم لواقع معين ويسعون للدفاع عنها وتمريرها للآخرين، بل يمكن من خلالها ومن منطلق اعتبارها كمرجعية تستمد منها منابع القوة الرمزية، سوف تصبح بمثابة الأداة التي وفقها وعبرها طرح واقتراح الخطط والبدائل بعدما يتم التبرير لها إيديولوجيا بأنها الأحسن والأفضل، وفق طرق التواصل والحوار المبني على البرهنة والحجة، إن قوة وفعالية المجموعة الاجتماعية تنتج عبر قوة نسقها الايديولوجي الذي تختاره من أجل صناعة منظومتها القيمية والمعيارية ومن أجل تحديد هويتها الجماعية، فقوة هذا النسق هي التي يتم بموجبها مخاطبة عقول الآخرين بضرورة التغيير وبأهمية وقيمة البديل وفعاليته في إنتاج التغير والوصول إلى ما هو جديد.

إن تجليات عملية التغيير تظهر في مستوى طبيعة الهدف الذي يتم تشكله بداية ضمن وعي الأفراد وتغذيه وتساهم في تحديد صورته تراكمات الهابيتوس المتواجدة معطياتها ضمن النية الذهنية للأفراد، كما نجد بأن منتجات عملية التغيير تظهر في الواقع ويمكن للأفراد الاستفادة منها والتأثر بها من منطلق بعدها المستقبلي.

موضوع التغيير لا ينبغي النظر إليه فقط، من حيث أنه مجموعة إجراءات عملية تحاكي الواقع، وإنما هو أيضا، مجموعة أهداف مستقبلية تحمل تطلعات وآمال وأحلام الأفراد وتحاول الوصول بهم عبر فعل الانتقال إلى وضعية جديدة، إلى ما يطمحون إليه من جديد، ترتسم داخله توجهات وخيارات مغايرة وفجوات تمنع العودة إلى القديم.

المحتوى البنائي لهذه الايديولوجية المشكل من ما هو فلسفة وخصوصية منطلقاتها الرمزية المعيارية وخصائص نمطها الهدفي، كل هذا يتحدد ويتأسس عبر ماهية النموذج الثقافي الذي ينتمي إليه الأفراد والمتكون في نظر غي روشييه من مجموع المبادئ التي تبني ممارسات الأفراد، إنها تقول لنا كيف ننظم الحياة العمومية ..(Rocher, G.1973,p24)

الفكرة الأساسية التي يمكن أن نستخلصها من خلال هذا الطرح، هي أن مفهوم الثقافة من حيث علاقته بالواقع يتحدد في نهاية المطاف في ما هو كيفية وطريقة للممارسة والتفكير . لما نقارب هذه الخلاصة مع فعل التغيير ندرك جيدا أن التجليات العملية والإنتاجات الفعلية لما هو تغير تظهر مؤشراتها الأساسية في الكيفية الجديدة والأسلوب المغاير الذي سوف يتم اعتماده في المرحلة المقبلة كخيار بديل لما هو قائم وسابق.

قاعدة التغيير الكلي الذي يمسّ مستوى البنية أولا، والكيفية ثانيا، يحتاج في نظر غي روشييه إلى التحول في النظام الثقافي للقيم وطبيعة الاستقرار المعياري(.Rocher, G.p224.)

من منظور الرؤية السوسيولوجية، فإن مفهوم المجتمع الحديث لا يتحدد من خلال تركيبة أفراده، لأن هذا الأمر يعطي له طابعه الكمي الإحصائي، وإنما الذي يجعل منه نموذجا كيفيا تفاعليا ويمنحه خاصية التميز المؤسساتي العقلاني والفعال هو تشكله من بنية لمجموعة من القوى الاجتماعية المتعددة والمتنوعة إيديولوجيا والقادرة على رسم قواعد الفضاء العام، وإنتاج ميكانيزمات الفعل الجماعي، قوى اجتماعية تجتمع وتشتغل داخلها الإرادة الجماعية وتحقق بموجبها الغاية المشتركة وليس الارادة الفردية أو المثلحة الخاصة.

غاية المصلحة المشتركة للمجتمع لا تصنعها أدوات وآليات القوة الاجتماعية الواحدة والوحيدة والايديولوجية الثابتة والمستقرة، وإنما تبنيها وتجددها عملية الصراع ما بين القوى الاجتماعية المختلفة، التي توظف منابع لرأس مال متعدد ومتنوع تقوده أنماط إيديولوجية وفكرية متناقضة، مما

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

يجعل مشروعية الخطط والمشاريع التي تطرحها هذه القوى غير مستمدة من أساليب الإقصاء والتهميش وأدوات عدم الاعتراف بالأخر المختلف، وإنما من خلاثات النقاش والحوار المتعدد والنقدي، لأن في عملية التغيير هناك استهداف مباشر لإعادة توزيع منابع السلطة وإعادة تموقع الأفراد داخل حقل الفضاء العام وإعادة تموضع مراكز القوة والتأثير.

خاتمة:

على الرغم ما كتب وما سوف يكتب مستقبلا بخصوص إشكالية التغيير والتغير عبر مختلف التخصصات، ومن خلال معظم المقاربات الفكرية والابستيمولوجية، يظل هذا الموضوع يطرح العديد من الاستفهامات والكثير من الانشغالات البحثية والاهتمامات الفكرية، سواء في مستوى مضامينه المعرفية أو دلالاته الفلسفية أو مرجعياته الأنثروبولوجية والسوسيولوجية أو حتى من حيث تجلياته وتمظهراته الواقعية والميدانية، يظل معقدا وغامضا، لأنه يعبر في بعده العام عن شكل من السيرورة المستمرة والمتداخلة من العمليات التي تحدث وفق تطور تاريخي معين، له تأثير على إنتاج صورة من التاريخانية التي تطبع نموذج المجتمع في بنائه واشتغاله، في معاييره ومنطلقاته.

مقالنا هذا، جاء فقط كمحاولة بسيطة مست زاوية محددة ودقيقة من تلك الإشكالية العامة، تمكنا من خلالها الكشف عن الأهمية السوسيولوجية والقوة الاجرائية لثلاثة محددات نعتقد أنها أساسية وقاعدية في تشكل فعل التغيير كممارسة ديناميكية نوعية تساهم في انتقال المجتمع إلى وضعية جديدة في تطوره التاريخي، لها من الخصائص والخصوصيات البنيوية والثقافية وحتى الوظيفية التي تختلف عن سابقتها، بل إن تراكم وتحقق هذه المحددات الثلاثة هو بمثابة مؤشر حقيقي على نضج واكتمال شروط ولادة مرحلة تاريخية جديدة وعلى وصول المجتمع إلى فترة من الزمن السوسيولوجي تعطي إشارة انطلاقه في بدأ بناء نموذج مغاير ومختلف، يقوم على نظام لتفاعل العلاقات وعلى كيفيات من الممارسة والتفكير مختلفة نوعيا.

إذا سلمنا مبدئيا أن السيرورة التاريخية لمسألة التغيير في بعدها الاجرائي الواقعي تمر عبر ثلاث مراحل أساسية ونوعية:

- مرحلة إعادة النظر في الممارسات والمواقف والتصورات، باعتبارها خطوة نوعية تكشف سلبيات الوضعية القائمة ونقائصها ونقاط ضعفها.
- مرحلة التجريب والتمرين والتمهين، لمجموعة جديدة من أنماط الاشتغال نختبر بموجبها قوة وفعالية المقترحات الموجهة نحو الميدان.
- مرحلة التغيير الفعلي عبر الاندماج من طرف عمل وفعل جديد، أين تبدأ ترتسم قيم جديدة.

إننا نعتقد أن رهان تحقيق التغيير داخل المجتمع كغاية تاريخية وحضارية ينبغي أن يساهم في بلورتها وإنتاجها مختلف الأفراد. بشرط توفر هذه المحددات المتمثلة، أولا في اعتراف الجميع أفرادا ومؤسسات بأن المجتمع عبارة عن تركيبة من التناقضات والاختلافات في جميع أشكالها وأنماطها، سواء كانت سياسية، اجتماعية أو فكرية... فعبر هذا الاعتراف تتحقق فرصة اندماج الجميع داخل الحقل التفاعلي المجتمعي وإمكانية حصولهم على حرية الاشتراك والمشاركة في صياغة وبناء تاريخانيتهم، فلا هوية مجتمعية للجميع بدون وجود مبدأ الاعتراف بالأخر مهما كانت انتماءاته وتصوراته وتوجهاته، المهم أنه لا يخرج عن الإطار العام الذي يبنى عليه المجتمع، وفق القاعدة التي تنادي بحق العيش المشترك.

المحدد الثاني مرتبط بالانتقال من وضعية الاعتراف بالتناقضات كحقيقة سوسيولوجية وكخصوصية اجتماعية ومجتمعية، تميز الذات الإنسانية، إلى وضعية الاعتراف بتعدد القوى الاجتماعية المشكلة لبنية المجتمع العام والمعبر عنها رمزيا بتلك التناقضات والاختلافات التي أشرنا إليها سابقا، إننا ضمن مرحلة الهيكلة البنائية والتنظيمية لمجموع التناقضات التي تدفع بالأفراد إلى الاجتماع والانخراط في كتلة أو بنية اجتماعية متوازنة، تمنحهم فرصة الحصول على الهوية الجماعية وتمكنهم من إنتاج فعلا جماعيا يحققون بموجبه مصلحة مشتركة، شريطة أن تكون لديهم نفس المنطلقات والمبادئ وتحركهم نفس الغايات والأهداف وتربطهم نفس القواعد والمعايير. كل هذه المؤشرات والمعطيات تحول تلك القوة الاجتماعية إلى مصدر للسلطة وقوة للتأثير على الواقع ومجرياته وعلى امكانية فرض الذات وطرح البديل.

يبقى محدد أخير، له علاقة بالمستوى الرمزي والثقافي، لأنه مرتبط بما هو نظام من التصورات والتمثلات التي تنتج المعنى والدلالة للأشياء، يحملها أفراد تلك القوى الاجتماعية على مستوى بنيتهم الذاتية، فتصنع بذلك مخيالهم الفردي والجماعي وترسم بناءهم الايديولوجي الذي يمثل الغطاء التبريري المشحون بمضامين فلسفية الهدف منه إعطاء شرعية لاقتراحاتهم ومشاريعهم، وهذا ما أسميناه بإيديولوجية التغيير،لأننا نعتقد بأن كل فعل للتغيير يحمل في مشروعه غاية مستقبلية وهدفا تاريخانيا، وعليه لا يمكن أن يتحقق ذلك إذا غاب عنه نسق الأفكار والأحكام التي يقتنع بها هؤلاء وتمارس من خلالها هيمنة رمزية على عقولهم ووجودهم.

الايديولوجية هي ذلك الخيط الذي ينبغي لأفراد المجموعة الاجتماعية أن تتمسك به من أجل الوصول إلى غاية، إنه الحلم الذي نقنع به الأخر ونجعله يتمسك ويعتقد فيه بأنه المخرج الذي يقوده إلى مستقبل أفضل. نعتقد أن الإعلان عن تاريخ ميلاد فعل القيام بالتغيير كسيرورة من العمليات

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

تمكن من تحقيق غاية التغير كإنتاج كيفي يؤسس لتاريخانية نوعية، مرتبط في بعده الانطلاقي والإنجازي باكتمال توفر هذه المحددات السوسيولوجية الثلاث.

******

قائمة المراجع:

1. ألتيسار، لويس، (2006). منتسكيوى السياسة والتاريخ، ترجمة: ناذر ذكري، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.
2. ملحس استيتية، دلال، (2010). التغير الاجتماعي والثقافي ط3، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
3. Turain, A. (1978) , La voix et le regard, Paris , éd du seuil.
4. Rocher, G. (1968), Introduction à la sociologie générale T2, l'organisation Sociale, éd HMH.
5. Rocher, G. (1973), Le Québec en mutation, éd les classiques de sciences sociales.
6. Rocher, G.. (1973), Le Québec en mutation, éd les classiques de sciences sociales.
7. Rocher, G.. (1973), Le Québec en mutation, éd les classiques de sciences sociales.
8. Zarader, J.P (2007), Dictionnaire Aristote, éd ellipses.
9. Addi , L. (1995), L'Algérie et la Démocratie, éd la découverte.
10. Crozir, M. (1970), La société bloquée, éd du seuil
11. Crozir, M. Erhard Friedberg, (1977), L'acteur et le système, ed du seuil
12. Ansart , P. (1990), Les sociologies contemporaines, éd du seuil
13. Vaillancourt, R. (2006), Le temps de l'incertitude, presse de l'Université du Quebec